

عبد ه موسى*

مسألة سيناء بين الجهاد المعولم والمظلومية المحلية

تثير "مسألة سيناء" الراهنة العديد من الأسئلة عن طبيعة العنف المتصاعد بها، وأسباب نشوئه، ونوعية فاعليه، وحدود خطره، سواء في النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي. تهدف هذه الورقة إلى طرح مقارنة ذات بعد اجتماعي لمسألة العنف في سيناء، من منظور الأمن الإنساني، وذلك عبر فحص عناصر ما تسميه الورقة، "المظلومية السيناوية"، ومدى كون هذه المظلومية تشكّل مسيبيًا رئيسًا للتحوّل الراديكالي وسط أهل بادية سيناء، ما يهيئ لاحتضان جماعات العنف المسلح. كما تناقش الورقة المخاطر التي خلقها هذا الوضع، على نحو يعيد رسمها على خطوط تحولات الجهاد الإسلامي المعولم. وتأمل الورقة أن تنبّه إلى أنّ مضاعفة المظلومية المحلية سوف تدفع بمخاطر العنف المسلح إلى مستوى ربما يصل بالمشكلة إلى خروج سيناء من سيطرة الدولة المصرية.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

على إقامة صناعات تعدينية أو تحويلية كصناعة الإسمنت، فضلاً عن مشروعات سياحية تكثفت في الشريط الساحلي الجنوبي. تضاءلت في هذه القطاعات الثلاثة نسب مشاركة أهالي سيناء؛ سواء أكانوا ملاً، أم عمالاً. وفي حين كانت نسبة البطالة، عام ٢٠١١، أدنى من المعدل القومي فلم تبلغ ٩ في المئة، تصاعدت إلى نحو ١٦ في المئة مع ٢٠١٣، لتتخطى المعدل القومي بأكثر من ٣ في المئة. ويقع الأثر الأكبر لهذا على الفئة الأكثر حرماناً بين السكان، وتتمثل بالشبان الذين ترتفع نسب البطالة بينهم، فيما ينحسر العمل في القطاع الخاص، وتتضاءل الفرص الحكومية للتوظيف الذي لا يزال يخضع إلى نظم عتيقة للفرز الأمني وإجراءات غير رسمية^(١).

تظلم مظاهر التمييز الاقصائية هي الأصل في تعامل الدولة مع السيناوي، إذ يتم إبعاده عن الوظائف العامة، خصوصاً في قطاع الدفاع والأمن. وقد أصبح التضييق على حق السيناوي في الحركة قاعدة، يدعمها تطبيق موسع لقانون الطوارئ، وحصر حرية الحركة في أصحاب النفوذ والثروة، وأعيان النخبة القبلية، المرتبطين بعلاقات زبائنية مع السلطة.

رواسب الكراهية بفعل القبضة الأمنية الخانقة

اتسمت علاقة هذه البقعة بسلمة الدولة بالتوتر الشديد، ولوّنتها مشاعر الكراهية المتصاعدة. صحيح أنّ هذه الكراهية ظلمت موجّهة نحو جهاز الشرطة، بسبب ممارساته التي تهدر الكرامة الإنسانية، لكنّ نزعة التمييز وسوء المعاملة وعدم إيلاء الاهتمام الواجب للطابع القبلي المحافظ للمنطقة، ظلمت تصم عموم أداء الجهاز البيروقراطي، القادم أغلبه من الوادي. وزاد من حدة الأمر تفشي مظاهر الفساد الإداري في أجهزة السلطة المحلية. وقد تضاعفت هذه الكراهية بدخول الدولة في مواجهة واسعة مع الموجة الجهادية التي انطلقت في أعقاب الثورة. ربما فاقم كذلك الأمر أن جرى تغيير لنوعية الضباط المسؤولين عن تنسيق العلاقات الأمنية مع أهل هذه المناطق وقبائلهم^(٢).

لقد ظلمت الممارسات الأمنية، القائمة على توسيع قاعدة الاشتباه، بما يشمل جميع سكان شمالي سيناء، جزءاً أصيلاً من إستراتيجية أمنية محدودة الأفق، تفتقر لموجّهات فاعلة للتمييز بين الأهالي ومنتسبي

في التصور الأعم، يتلخص مفهوم الأمن في التحرر من الحاجة والخوف. وهو ما ينطبق على ملامح "مسألة سيناء" الراهنة. فعلى الرغم من انتهاء الحروب على أرض سيناء، والتحرر من قبضة الاحتلال بعودتها إلى السيادة المصرية مطلع الثمانينيات، فإنها ظلت مهمشة، تعاني الحرمان الاقتصادي والتمييز الاجتماعي. بقي فقدان الشعور بالأمان يسم أهل سيناء ومعاشهم اليومي، ويبيته في نفوسهم ثلوث للخوف: أوله دولة تطلق عنف قبضتها الأمنية تجاههم، في وقت تعجز سلطاتها عن توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم؛ وثانيه تنظيمات عنف مسلح تشن عملياتها ضد الدولة والناس، على وفق نهج استنزافي وتصورات للمستقبل باللغة الانغلاق، ولا تعباً أن يقض عنفها استقرار حياة الناس ومعاشهم ووجودهم؛ ويكمل الاثنان دور ضاغط لقبيلة هيمنت على الشأن الاجتماعي، فيما تعادي الحداثة، وتدفع جهة التشدد، وتكرس التمييز.

أولاً: المظلومية ودورها في تشكيل الحواضن الاجتماعية لتنظيمات الجهاد

في إطار حركة هذا الثلوث، يمكن تسمية أبرز عناصر الأزمة الاجتماعية والسياسية في سيناء على النحو التالي:

التهميش الاجتماعي والاقتصادي

كان لتسيّد نموذج متطرف للتنمية، أن انخفضت المخصصات الموجهة لسيناء في الميزانية العامة للدولة، ما ترك أثراً سلبياً في حالة الاقتصاد ونوعية الحياة. الدأب على إهمال سيناء، لم يمنع الحكومات المتعاقبة من أن تغترب موارد هذه البقعة بلا هوادة، فإرضاءً أهلاً للتنمية المحلية لا تصب عوائده في مصلحة الأهالي. وما طرح عبر العقود الثلاثة الماضية من مشروعات حملت مسمى "تنمية سيناء"، كان مصيره دوماً هو التعطل، بحجج تتعلق بتدهور الأمن وقلة الموارد. لم تتخط أهداف التنمية المعلنة مرحلة الوعود والخطاب الإرضائي الذي يُسمع في الأزمات ومواسم الانتخابات^(٣). وظل نمط الاستثمار يعتمد

١ حفلت خطط التنمية التي تعلقها الدولة بعود ظلمت معلقة، لم يستفد منها أهل سيناء، وأهمها ملكية الأرض. يرى السيناوي في نفسه أنه صاحب الأرض، كونها أرض القبيلة، حازتها عبر صراعات طويلة، ولا يتقبل أن تعدها الدولة أرضاً غير مأهولة وتستحوذ عليها من دونه. مسألة ملكية الأرض ضمن عدد كبير من معضلات التنمية المجهضة في سيناء تلقي الضوء على تطرف النموذج التنموي المركزي. انظر في الخلاف بين أبناء القبائل السيناوية وجهاز تنمية سيناء حول القانون الجديد لتملك الأراضي: أشرف أيوب، "سياسات التشكيك في أهالي سيناء: نريد الاعتداد بملكية أرضنا المبنية والمنزرعة لا شراءها"، البداية، ٢٠١٥/٣٠، شوهد في ٢٠١٥/١٢/٢٠، على الرابط: <http://albedaiha.com/news/2015/07/30/94110>

٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج البيان الإحصائي لمحافظة شمال سيناء (القاهرة، آذار / مارس ٢٠١٣).

٣ فيما قبل كان هناك ضباط من المخابرات العامة مسؤولون عن تنسيق العلاقات مع القبائل والعمل على تخفيف حدة التوترات، إلى أن أحييت صلاحيات التعامل مع الوضع في سيناء، في ظل العملية "نسر"، إلى القوات المسلحة بالكامل.

لقد تساهلت الدولة مع هذه الأنشطة، خصوصاً تجارة التهريب مع غزة وفلسطين المحتلة. وهو أمر أقرب إلى السياسة الواقعية، غايتها إرضاء القبائل، وتخفيف حدة الضغوط في هذه المنطقة الحيوية. لكن الأمر اللافت أنّ القطاع الأوسع من السكان، ممن لا يخطرطنون في هذه التجارات، كان فقرهم يستفحل، جراء تأثير الاقتصاد السري في عموم الحالة الاقتصادية، بينما ظلت تصب بعوائدها في جيب القلة^(٦). وحينما ضيّقت عليها الدولة مؤخرًا سواء بهدم الأنفاق، أو محاصرة أنشطتها، لم توفرَ بديلاً مشروعاً وجيداً لمعاش المنخرطين فيها، ولم تقدّم نمطاً اقتصادياً ينتشل سكان هذه المناطق من حالة الفقر وانحدار التنمية.

تفاقم سياسات العزل

كان من نتائج سياسات العزل الحكومي المتصاعدة منذ تحرير سيناء، وتعتمد قطع الصلات القرابية على خطّي الحدود إحدى تبعات "اتفاقية كامب ديفيد"، أن ازداد تهميش السيناوية، خصوصاً في الشمال الشرقي. وما ضاعف الأمر الخطاب الإعلامي للدولة الذي استمرّاً وصم فلسطينيي رفح وقطاع غزة بالعموم، وهم موصولون بصلات الدم والقرابة القبلية والمصاهرة مع أهل شرقي سيناء^(٧)، وبينهم مقيمون داخل سيناء، نازحون منذ حربي ١٩٤٨، و١٩٦٧. إنّ لوم هؤلاء، وهم الضحايا، على خضوعهم للاحتلال الإسرائيلي، واللمز بوطنيتهم، كان يجرح حقيقة، ذلك أنّ أسلافهم قاموا بدور أساسي في مقاومة الاحتلال، وتقلد الكثيرون من كبارهم أنواط التكريم العسكرية. ولذلك، بقي تقديس مقاومة الاحتلال حيّاً في ثقافتهم.

أمّا أشدّ ممارسات العزل خطراً، فجاءت بتطبيق سياسة للترانسفير، مدفوعة أمنياً، بوصفه جزءاً من تفاهات قديمة أميركية - إسرائيلية - مصرية. وأعلن عن خطة تقضي بتفريغ ذلك الشريط بعمق كيلو متر من علامات الحدود. أضرت هذه السياسة عند تطبيق مرحلتها الأولى بـ ١١٥٦ أسرة، تقطن ما يزيد على ٨٠٠ منزل،

٦ في ٢٠١١، قدر حجم الاقتصاد السري في سيناء بما يجاوز ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، انظر: تقرير "الأفارقة في إسرائيل"، وفا، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8615>

وتقرير هيومان رايتس ووتش في موضوع الاتجار بالبشر الذي يشير لأحد بنود الاقتصاد السري لعصابات الجريمة المنظمة في سيناء، انظر:

"Egypt/Sudan: Traffickers Who Torture", HRW, 11/2/2014, viewed 13/7/2015, at:<http://bit.ly/1P9PDVl>

٧ لتتبع أصل العلاقات القرابية الممتدة بين أهل سهول شرق العريش ووادي الأردن، وجنوبي غزة والنقب، وبالخصوص قبائل اللحيات والترايين والتياها والسوركة، انظر: عباس مصطفى عمار، سيناء المدخل الشرقي لمصر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤). (طبعة أولى ١٩٤٦)

جماعات العنف المسلح. واعتمدت نشر الخوف، بما عسف بحياة الناس، وبها بلغت انتهاكات حقوق الإنسان والقتل خارج إطار القانون حدّاً غير مسبوق^(٤).

”

ظلّت الممارسات الأمنية، القائمة على توسيع قاعدة الاشتباه، بما يشمل جميع سكان شمالي سيناء، جزءاً أصيلاً من إستراتيجية أمنية محدودة الأفق، تفتقر لموجهات فاعلة للتمييز بين الأهالي ومنتسبي جماعات العنف المسلح.

”

يشير تقرير المرصد المصري للحقوق والحريات الصادر مؤخراً إلى تورط قوات الجيش والشرطة، خلال العملية نسر وسيناء، في انتهاكات واسعة خلال العامين بين أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ (عقب فض اعتصام رابعة) وحتى منتصف ٢٠١٥. فقد جرى قتل ١٣٤٧ شخصاً خارج إطار القانون، جرّاء التعذيب أو القتل على الاشتباه، أو الخطأ. كما اعتقلت هذه القوات ما زاد على التسعة آلاف (٩٠٧٣ في فترة التقرير)، منهم ٢٨٣٣ حالة اعتقال بشبهة "الضلوع في الإرهاب"، وهو عدد يفوق أكثر التقديرات تطرفاً في حساب عدد المنتسبين إلى التنظيمات الجهادية، والذين يقدرّون بين ألف وألفين من المسلحين^(٥).

التريدي المعيشي والآثار السلبية للاقتصاد الأسود

مثّلت التجارات غير المشروعة عماداً أساسياً للاقتصاد في الشمال الشرقي لسيناء، وهي المنطقة الأكثر سكاناً، والأكثر تعرّضاً للعنف المسلح. تبدأ هذه الأنشطة بالسلاح وتسهيل الهجرة غير الشرعية إلى إسرائيل وأوروبا، ولا تنتهي بالمخدرات. وعلى الرغم من أنّ هذه الظواهر قد نمت بفعل التساهل الحكومي، وفساد طال كبار مسؤولي المحليات والأمن، وبمشاركة النخبة القبلية، فإنّها مثّلت عملياً بديلاً يحقق التوظيف وفرص العيش، في غيبة سياسات عامة حقيقية للتنمية الاجتماعية وتطوير الخدمات العامّة.

4 "Egypt: Year of abuses under el-Sisi", HRW, 8/6/2015. viewed 12/7/2017, at: <https://www.hrw.org/news/2015/06/08/egypt-year-abuses-under-al-sisi>

٥ انظر: "المرصد المصري: تدمير ألفي منزل وتهجير ٢١ ألف بسيناء"، الجزيرة نت، شوهد في ٢٠١٥/٧/١٢، على الرابط:

<http://mubasher.aljazeera.net/news/2015/05/201551115344612267.htm>

جهادية، تجد مساحتها المفضلة في هذه البقاع الرخوة التي تبتهت بها سلطة الدولة، وتسودها كوامن الغضب.

صعود الجيل الثالث

على إثر عقد طويل من المواجهة الملتهبة مع التنظيمات الإسلامية المسلحة، نجحت الدولة في آخر التسعينيات في الحد من العنف المسلح، ودفعت بهذه التنظيمات إلى النزول مجدداً تحت الأرض. وجد بعض الفارين ملاذاً لهروبهم في شبه جزيرة سيناء^(٩) التي بدت بيئة مؤهلة لاستقبالهم، ليس بسبب من نأيها، وطبيعتها الوعرة، ومحدودية الوجود العسكري فيها فحسب، وإنما أيضاً لتفانهم وعوامل المظلومية الاجتماعية بها. وبوصول هذه التنظيمات واستقرارها هناك، نبتت بذور جديدة لظاهرة العنف المسلح.

وإن هي إلا بضع سنوات، حتى عاودت تنظيمات العنف المسلح نشاطها خلال احتفالات مصر بنصر أكتوبر في عام ٢٠٠٤، إذ وقعت سلسلة من التفجيرات المتزامنة، استهدفت فندق "هيلتون طابا"، ومنتجعين بمدينة نويبع الواقعة جنوباً، قُتل خلالها إسرائيليان وآخر مصري. كسرت هذه العمليات حالة الاستقرار النسبي التي تمتع بها نظام مبارك لسنوات، وعززتها "مبادرة وقف العنف"^(١٠). وخرجت إلى العلن من بعد هذه الحوادث لافتات جهادية مستحدثة^(١١) جعلت المحليين يرون في بروزها ملامح لتشكيل طور جديد من أطوار الظاهرة الجهادية.

٩ صبحي عبد السلام ومحمد كامل، "التوحيد والجهاد: إمارات إسلامية في 'جبل الحلال'", الوطن، ٢٠١٢/٨/١٣، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٦، على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/37413>

١٠ دارت مراجعة فكرية واسعة لتنظيمات الجهاد في السجون المصرية بعد حادث الأقصر في ١٩٩٧ انتهب بمبادرة تحت عنوان "وقف العنف"، غايتها إعلان العدول عن العمل المسلح. وقدم أساسها الفكري الشيخ سيد إمام الشهير بالدكتور فضل، وترجع أهمية اسم فضل ليس فقط لكونه أميراً سابقاً لتنظيم الجهاد، بل كذلك لكونه المنظر الحركي الأول لتنظيم القاعدة وصاحب أبرز الطروحات خصوصاً كتاب "العمدة في إعداد العدة" الذي كلفه به أمراء الجهاد الأفغاني لترتيب معسكرات الجهاد والحياة فيها، ويدور حول أهمية الجهاد وأولوياته، وتبنت ما فيه غالبية المجموعات الجهادية وصار من أدبياتها الأساسية. وقد حملت مراجعات إمام عنواناً لافتاً هو "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم". وهذه الوثيقة مثل القبول بما فيها (وكذلك مراجعات الجماعة الإسلامية التي انجزت قبل هذا بفترة أعوام) الأساس الاتفاقي بين الأجهزة الأمنية في مصر (كانت المراجعات تتم بإشراف مباشر من عمر سليمان مدير المخابرات العامة آنذاك) والمعتقلين من منتسبي الجماعات الجهادية، للإفراج عنهم. انظر: "الدكتور فضل ينشر مراجعاته ترشيد الجهاد في مصر والعالم"، "الجريدة"، ٢٠٠٧/١١/١٨، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٣، على الرابط:

<http://www.okhdood.com/media/lib/books/1199937145.pdf>

١١ تداولت في هذه الفترة أسماء التوحيد والجهاد وغيرها. قيل إن أجهزة الأمن قد تمكنت من ضبط عدد من عناصرها المشاركين في تخطيط وتنفيذ التفجيرات. لكن حقيقة الأمر إن حجم التفكيك الذي مارسته الأجهزة الأمنية فيها كان فاضحاً، حتى أن الاطمئنان إلى سردتها الحادث وموقعه غير مطمئن من وجهة نظر بحثية، انظر: أحمد شلبي، "مصادر: العسكري" يلغي أحكام أمن الدولة في قضية "تفجيرات طابا" استجابة للبدو"، "المصري اليوم"، ٢٠١٢/٢/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٣، على الرابط:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=328465>

علاوة على حرمان العاملين بالزراعة منهم من بساتينهم^(٨). ويقدر العدد الكلي للمتضررين بعد اكتمال المشروع بنحو ٧٥ ألف مواطن. هذا من دون توفير سياسة تضمن التعويض أو الإسكان البديل.

الهشاشة أمام مخاطر الإرهاب

تبدو سياسة الدولة غير معنية بحماية المواطنين من المخاطر التي تهدد حياتهم ومعاشهم، فالمنظور الأمني المطبق في سيناء ينطلق من رؤية لعموم السكان بوصفهم خطراً، ويعاني أهل البوادي منهم صور التمييز، وتعاملاً يرى البادية معقلاً للإجرام والإرهاب. يدعم هذا المنظور خطاب إعلامي لمكافحة الإرهاب في سيناء ينطوي على ملامح تمييزية، ويعتمد التجهيل والتفريغ. لم تول السياسات الأمنية التي رسمها هذا المنظور أي أهمية لتوفير مظلة حماية واستيعاب لأهل سيناء. وليس بمستغرب أن أفضى إلى تفضيل البعض منهم التعامل مع سلطة الجماعات الجهادية بصفاتها واقعاً بديلاً من الدولة، إذ يبدو لهم أن تكلفتها أقل من تكلفة التعرض لعسف الدولة.

ثانياً: مخاطر الجهاد ورسم خرائطه وفق خطوط المظلومية

يمثل صعود الجهاد المعولم في سيناء انعكاساً لموجة نقلت مركز الجهاد من أواسط آسيا (أفغانستان ومحيطها) إلى مناطق شرق المتوسط الملتهبة بالثورات. كما كان لفشل نخب دولة الاستقلال العسكرية المتحالفة مع بيروقراطية عتيقة وطبقة أعمال احتكارية دور في حفز الثورات، عاد لينهك مسارات التغيير المدنية. وفي سيناء فُتح الباب واسعاً أمام اختلال العلاقة بين الدولة والجماهير، وإضعاف كيان الدولة، مخلفاً موجة من الاضطرابات، وتفاقماً للمظلوميات التي قامت الثورات لفصّها. منح هذا الوضع "قبلة الحياة" لتنظيمات

٨ نص القرار الجمهوري رقم ٤٤٤ للعام ٢٠١٤، بشأن "تحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية"، وغرضه "تأمين المناطق المتاخمة للحدود الغربية والجنوبية والشرقية"، أنه "بالنسبة للمنطقة المتاخمة للحدود الشرقية، المحددة من العلامة الدولية رقم (١) حتى طابا بعمق ٥ كيلومترات من الحدود السياسية الشرقية، فيكون الحد الشمالي للمنطقة الممنوعة الأولى من ساحل البحر المتوسط من العلامة الدولية رقم (١) حتى أبو شنار ولمسافة ٥ كيلومترات غرباً، والجنوبي من العلامة الدولية رقم (٦) أثلة الطايرة حتى جوز أبو رعد ولمسافة ٥ كيلومترات غرباً، والشرقي من خط الحدود الدولية الشرقية من العلامة الدولية رقم (١) شمالاً وحتى العلامة الدولية رقم (٦) أثلة الطايرة جنوباً، والغربي من أبو شنار حتى جوز أبو رعد جنوباً". هذا القرار جاء معززاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠١٤ بالإخلاء، انظر: عيد المرزوقي، "تفريغ سيناء: منطقة عازلة تهجر الأهالي"، العربي الجديد، ٢٠١٥/٤/٣، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:

<http://goo.gl/PEBvFY>

"اتفاقية كامب ديفيد"، وجود القوات العسكرية المصرية في المنطقة الحدودية منزوعة السلاح والمعروفة بالمنطقة "ج"^(١٤). وباستثناء قوات شرطية خفيفة التسليح، لم يكن هناك مقدرات للمجابهة. ومع محدوديتها وضعف فاعليتها، ظلت تطبق سياسة أمنية استعراضية، وقصيرة النظر، ومبالغة في توجسها وعنفيها العشوائي.

في الآن ذاته، كانت "مسألة سيناء" تستفحل على المستوى السياسي، فتوجهات مبارك المتحفظة إزاء القضية الفلسطينية عززت السياسة الأمنية الخشنة. وعلى الرغم من تكرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فإن سياسة مبارك تمسكت بمسعى غايته فك الارتباط معها، ولو كان ثمن ذلك تقليص الدور الإقليمي لمصر. ولسنوات، انتقلت سياسة الدولة من موقع الوسيط المنحاز نسبياً بين إسرائيل وقوى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إلى موقع الحليف التابع لإسرائيل، والمنصاع للإملاءات الأمريكية.

قادت استجابات مبارك لهذه الضغوط إلى تطويرين؛ أولهما سماح إسرائيلي بدخول القوات المسلحة المصرية للمنطقة "ج" منزوعة السلاح أول مرة، وإن بحضور محدود، من دون الإعلان عن تعديل رسمي لاتفاقية السلام^(١٥)؛ وثانيهما انحدار العلاقة بين سلطة الدولة المصرية وعشائر البدو إلى مستوى كان الأدنى منذ عودة سيناء إلى السيادة المصرية في ١٩٨٢، وبما فتح المجال واسعاً أمام التنظيمات الجهادية لإيجاد معاقل لها، وإثراء دعواها في الأوساط البدوية.

يناير، بين احتدام ثوري وعنف جهادي

انخفضت وتيرة العمليات في سيناء، وزاد في مقابلها استفحال المظلومية، ليظل القلق كامناً تحت الرماد. ثم جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتطلق عقال ما اختزنته الرمال الساخنة. دفعت لحظة الثورة صوب اتجاهين، رسماً ملامح جديدة للمظلومية، ولصور

١٤ المادة الرابعة من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في فقرتها الأولى رسمت ترتيبات أمنية متبادلة لمنع الاعتداء، فسرت تفاصيلها في البروتوكول الإضافي الملحق بالمعاهدة بشأن الانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن، والذي قسم بموجبه شبه جزيرة سيناء إلى مناطق ثلاث بين محدودة وخفيفة ومنزوعة التسليح وهي المنطقة المشار إليها بالحرف "ج"، علاوة على منطقة أربعة محدودة التسليح تقع على الجانب الإسرائيلي من الحدود ولا تشغل إلا شريطاً حدودياً بعرض ثلاثة كيلومترات. وقد أوكلت المادة الرابعة مراقبة التزام طرفيها بهذه الضمانات الأمنية لقوات تابعة للأمم المتحدة وفرق من المراقبين، وعملياً استحدثت الولايات المتحدة منظمة دولية مستقلة خصيصاً لهذا الغرض، سميت "قوة حفظ السلام والمراقبين". حول مسألة التسليح المشروط في سيناء ومسألة تعديل الاتفاقية لمواجهة المخاطر فيها، انظر:

Dareen Khalifa, "Saving peace: The case for amending the Egypt-Israel peace treaty", ICSR, 2013, viewed at: <http://bit.ly/1krzXdi>

١٥ يساق في هذا أن نصوص الاتفاقية تجيز لمصر إدخال قوات للمنطقة منزوعة السلاح حال تعرضها لتهديد واضح من طرف معادي. لكن ظل هناك إلحاح بتعديل نص الاتفاقية، وإعادة النظر في عمل قوة حفظ السلام في ضوء مستجدات التهديدات الجهادية في سيناء، انظر: عبد العزيز الشرفي، "معاريف: مصر طلبت تعديل اتفاقية السلام لمواجهة الإرهاب في سيناء"، الوطن، ٢٠١٤/٦/١٤، شوهد في ٢٠١٥/٩/٦، على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/503384>

كانت ردة فعل قوى الأمن المصرية إزاء هذه الحوادث مبالغة في عنفها وذات أثر ضئيل في التنظيمات المسلحة، فيما وقعت آثارها البالغة بكاملها على أهل سيناء، خصوصاً من طالتهم حملة الاعتقالات الواسعة، وممارسات التضييق والاشتباه وسوء المعاملة^(١٦). وقد تضاعفت، في إثر ذلك، حالة الاحتقان الموروثة بين سكان سيناء والحكومة المركزية في القاهرة، في وقت كانت سيناء تعاني فيه من تدهور شديد في الخدمات الأساسية.

في هذه الأجواء المحتقنة، وقبل أن ينقضي العام، وقعت في تموز / يوليو ٢٠٠٥، سلسلة جديدة من التفجيرات الانتحارية المتزامنة، طالت المونتل المفضل لمبارك وأسرته، وهو منتجع شرم الشيخ جنوبي سيناء، على تأمينه الشديد. أسفر الهجوم عن عدد من الخسائر البشرية غير مسبوقة، ناهز المئة قتيل، وضعفهم من المصابين. وتطابق أسلوب تنفيذها مع أسلوب تفجيرات طابا، على نحو رجح احتمال وحدة الفاعل في الحدثين، الأمر الذي تأكد بيانات تعلن المسؤولية مهوراً بتوقيع "تنظيم القاعدة في بلاد الشام وأرض الكنانة - كتائب الشهيد عبد الله عزام"^(١٧).

”

أثار ظهور المكوّن القاعدي قلقاً واسعاً، فالقاعدة تتمتع بمقدرات تفوق ما لدى نظيراتها من تنظيمات العنف المحلية.

“

وقبل انقضاء عام آخر، ضربت سلسلة من التفجيرات منتجع دهب على خليج العقبة بجنوب سيناء، وجاءت متزامنة مع ذكرى تحريرها يوم ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٦، وقع فيها العشرات من السياح الأجانب والمصريين بين قتيل وجريح. وجاءت بيانات المسؤولية حاسمة في إيضاح الارتباط الفكري بين المجموعات الجهادية الناشئة في سيناء وتنظيم القاعدة.

لقد أثار ظهور المكوّن القاعدي قلقاً واسعاً، فالقاعدة تتمتع بمقدرات تفوق نظيرتها التقليدية التي تحوزها تنظيمات العنف المحلية. عانت هذه المناطق من سيناء من فراغ للقوة، في ظل قيد موضوعي يحّد من إمكانية مواجهة الدولة للتنظيمات. فقد منعت مشروطية

١٢ جرى التوسع فيها في الاشتباه، والقبض العشوائي، وقد اعتقل فيها ما يربو على الألفين من المواطنين، بخلاف المداهمات التي قضت حرمة المساكن وأهانت القيم المحافظة لأهل البادية.

١٣ "حقائق عن كتائب عبد الله عزام"، رويترز، ٢٠١٠/٨/٤، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٣، على الرابط:

<http://bit.ly/1LOJU5>

الأول. حاولت التنظيمات اقتناص دور المسيطر في غيبة سلطة الدولة عن سيناء. وبرزت مناورات الجهاديين قرب تنحي مبارك بالسعي للسيطرة على مناطق بالعريش، ومهاجمة المزيد من النقاط الأمنية، حيث قتلت بعضاً من أفراد الأمن واختطفت ضباطاً وقتلتهم^(١٧). وقد بقيت لفترة ليست بالقصيرة في مأمن مع استمرار غياب قوى الأمن، وخفوت أي صورة فاعلة من صور الردع في شتاء ٢٠١١.

الموجة الجهادية التي تفجرت في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كان قوامها مجموعات صغيرة^(١٨). وبانتصاف عام الثورة، وفي فترة تصاعدت فيها أزمة حكم المجلس العسكري ومواجهته مع القوى الثورية، توسعت عمليات الجهاديين، وزادت وتيرة استهدافهم قطع خط نقل الغاز إلى إسرائيل والأردن، واستهداف المقار الأمنية، ما استدعى تحولاً إستراتيجياً بدخول الجيش للمنطقة "ج" في العملية المعروفة باسم "نسر ١". جاءت الجولة الأولى لهذه العملية مخيبة للأمل على نحو استدعى في أيار / مايو ٢٠١٣، حملة أضخم وسمت باسم "سيناء". وجاءت عقب اختطاف أفراد تابعين للشرطة المصرية في سيناء. واستمرت الحملة التي وسماها طابع دعائي تحت ضغط الغضب الشعبي أياماً قلائل ثم خُفِضت، ولم يستر ضجيجها الأول حقيقة الأزمة السياسية العنيفة التي دارت رحاها بين الرئيس مرسي والجيش. حدّت هذه الأزمة من أي استجابة فاعلة في سيناء، وانتهت بانقلاب أطاح بمرسي، بعد أن فجّر التوترات الشديدة خلال الفترة

١٧ تعددت العمليات في هذه الفترة ضد المقار الأمنية وأفرادها، انظر: محمد يوسف، "٥٠ ألف متظاهر في العريش يطالبون برحيل مبارك ومسلحون يطلقون قذيفة ار بي جي على مقر مباحث أمن الدولة"، المصريون، ٢٠١١/٢/٤، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، نسخة مؤرشفة على مصرس، على الرابط:

<http://www.masress.com/almesryoon/48874> ;

وكذلك: "مقتل ١٢ شرطياً واصابة ٢٥ خلال اشتباكات سيناء وقوات الامن تحمي الحدود"، موقع العرب، ٢٠١١/١/٢٩، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://www.alarab.net/Article/354847>

١٨ نحو عشرين مجموعة بحسب تصريح لأحد قادة السلفية الجهادية في غزة، انظر: أسماء الغول، "تنظيم الدولة الإسلامية لم يبيع أي جماعة سلفية في قطاع غزة"، المونيتور، ٢٠١٥/١/١٧، شوهد في ٢٠١٥/٨/٩، على الرابط:

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/01/islamic-state-presence-in-gaza.html#>

صحيح أن الظهور المبكر لجماعة أنصار بيت المقدس قد ارتبط بتفجير خط الأنابيب الموصل للغاز إلى إسرائيل، خلال أيام الثورة الأولى والاعتصام بالتحريز لحين رحيل مبارك، لكنه كان يلقي ترحيباً واسعاً، بتقاطعه مع غضب شعبي في عموم مصر وسيناء بالخصوص من قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل. وهي قضية نظر إليها على أنها واحدة من أجلى مظاهر فساد حكم مبارك. في الوقت ذاته كان استثماراً خطراً من جهة الجماعات الجهادية للحظة الثورية، وتحويلها إلى فرصة للظهور العلني والاقتراب من القواعد الشعبية، واعتمادها ذراعاً للانتقام والتأثر من الدولة وتحصيل المظلمة.

العنف ضد الدولة؛ سعيً للتغيير بقوة شعبية سلمية، وآخرٌ للتغيير بقوة العنف:

• في الحالة الأولى، تجلت مشاركة شعبية واسعة. وشهدت خلالها مدن سيناء احتجاجات واسعة، ربما خلت من القوى السياسية، لكنها ضمت أغلب حاملي المظلومية من مهمشي القبائل. كان خروجهم استثنائياً في العريش والشيخ زايد، ما دلّ على حراك جديد، له ملمح جيلى واضح قوامه الشباب المتعلم، وميل عام إلى السلمية. وفي تماثل كامل مع الاحتجاجات التي كانت تشهدها العاصمة والمدن الكبرى، حاول هذا الحراك كسر الشروط الاجتماعية للفعل السياسي في سيناء، تلك التي تسمها القبيلة، وطابعها المحافظ، بغية إنجاز نقلة نوعية في واقع أهل سيناء^(١٩). كان حضور المظلومية السيناوية جلياً في شعارات تعكس أزمة ثقة عميقة بين المحتجين والدولة. وظل الحال سلمياً ومدنيًا، إلى أن ازداد عنفاً، باستهداف قوى الأمن، وضرب مواقعها. وكان من أثره خروج قوات الأمن من غالبية المناطق الواقعة في مثلث الشيخ زايد - العريش - رفح. وعلى الرغم من القلق من ملمح العنف، فإنه يظل - في تقديرنا - بعضاً من الفعل الثوري المقبول بمعايير يناير. فعلى الرغم من حدّته، فإنه لم يختلف عما جرى بالقاهرة وبعض المحافظات من صور الانتقام الجماهيري الآتي التي حدثت خلال أيام الثورة الأولى وبداية الانتقال.

• أما المسار الثاني فقد خرج من رحم موجة الانتقام الأولى، وبيد جماعات الجهاد، كان يحظى في بدايته بقبول شعبي، حتى خارج سيناء؛ سواء الموجه منه لقوات الأمن، أو لخط الغاز، أو للموصوفين بـ "الفلول" ضمن النخبة القبلية. غازل هذا العنف في بداياته طموحات الثوار، ورسم مساره حول المظلومية المتراكمة ثم تصاعد لاستعراض سطوة التنظيمات الجهادية، وخروجها إلى العلن متحدية ليس فقط سلطة الدولة، وسلطة القبيلة، بل وطموحات الجماهير التي حركت المسار

١٩ كان لهذا السعي جذور منذ بدء حركة التغيير في مصر أيام مبارك، ومع عام ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، حيث استفحلت المظلومية مع حملة عقاب أممي تبعت حوادث طابا وشرم الشيخ. وقد أبرزت عناوين هذا السعي حركات بدوية طالبت بإعادة النظر في العلاقة بين الدولة وسيناء بصفة جذرية، ومنها على سبيل المثال: حركة "ودنا نعيش" التي ماثلت دور حركة كفاية في هذا الوقت في المحيط السيناوي، انظر: "بيان من حركة 'ودنا نعيش' بدو سيناء: ماذا حدث في مظاهرة الجمعة الماضي؟"، شفاف الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/١٢/٦، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://www.middleeaststransparent.com/spip.php?article2800>

• مجاهدون إقليميون: وهؤلاء من المقاتلين العرب الهاربين من مناطق صراعية عربية، قد يحملون الدوافع العامة للجهاد المعولم، لكنهم يرتبطون على نحو أوثق بتفاصيل الصراع الإقليمي. التجاؤم للعنف المسلح متولد بالأساس عن نقمة على الدولة الاستبدادية القومية. وأكبرهم عددًا في سيناء هم الفلسطينيون^(٢٠) المتدرجون في تنظيمات أبرزها جند أنصار الله، وأجناد بيت المقدس. وتشير معلومات متواترة إلى أن بعضًا من هؤلاء قد لجأوا إلى سيناء بعد تضييق حركة حماس عليهم في إثر المواجهات المعروفة بحوادث مسجد ابن تيمية في ٢٠٠٩، وإعلان عبد الله موسى زعيم جند أنصار الله في قطاع غزة، خلال خطبة الجمعة في المسجد الواقع برفح الفلسطينية عن إقامة ما أسماه "الإمارة الإسلامية"^(٢١). وإلى جانبهم مقاتلون من اليمينيين ينتمون إلى تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، بخلاف لبيين محسوبين على جماعة محمد جمال.

• مجاهدون محليون، وهؤلاء قسمان:

• المقاتلون العقائديون: يعبرون عن تيار متجذر في مصر، يتبنى فكرًا تكفيريًا يقوم على تصوّر للذات طهري يراها وأقرانها "فرقة ناجية"، لها مهمة في أن تُهلك من لا يحمل تصوّرها، ومن الوجهة المذهبية تتبنى تصورات السلفية الجهادية. وهؤلاء في سيناء خليط يجمع بين حالة الانتقال من التصوّف التقليدي إلى التسلف التي مرّت بها الحالة الدينية للقبيلة السيناوية، وحالة سلفية وافدة، سواء مع الآتين للعمل بسيناء من أهل الوادي، أو التكفيريين ممن هجروا المجتمع أو فروا من ملاحقات أمنية. في هذه الفئة تحدثت بالأساس عن عناصر من الجيل الثاني من الجهاديين، أشدهم خطرًا هم الشوقيون وجماعة التوحيد (التكفير والهجرة)^(٢٢).

٢٠ قدرة الجهاديين الفلسطينيين من قطاع غزة على النفاذية للساحة السيناوية هي الأعلى، ويجب أن يؤخذ تصنيفهم ضمن مصنف "مقاتلين أجنبي" بحذر بسبب عوامل الاختلاط الطبيعية بين غزة ومنطقة مثلث التوتير العريش - رفح - الشيخ زايد، والتي تجعل وصفهم بأجنبي نافيًا لحقيقة أنهم جزء من المظلومية. وربما يكون مفهوم الجنسية معيّنًا ههنا لفهم التشكل الاجتماعي لمحاظن الجهاد ونوعية المظلومية في هذه المناطق، بسبب تهجير الفلسطينيين لسيناء في مراحل سابقة، وللعلاقات الديموغرافية شديدة التداخل على طرفي الحدود.

٢١ "عشرات القتلى والجرحى في اشتباكات بين حماس وجماعة سلفية جهادية"، دويتشه فيله عربي، ٢٠٠٩/٨/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://goo.gl/2YKGCd>

٢٢ وجود منتسبين للتكفير والهجرة في سيناء محدود لكنه مؤثر من وجهة فكرية. وتوجد عناصر قيادية فارة من الوادي في سيناء. انظر: "مصر.. القبض على أمين تنظيم التكفير والهجرة بشمال سيناء" العربية، ٢٠١٣/١١/١، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://goo.gl/Nuytgn>

بين تموز / يوليو ٢٠١٣، وحتى شباط / فبراير ٢٠١٤. ومنذ جرى فضّ اعتصام رابعة بصورة دموية، دخلت التنظيمات في حرب مفتوحة مع النظام الجديد، انتقامًا للإسلاميين ممن قضاوا فيه^(١٩).

خريطة الجيل الثالث من تنظيمات الجهاد السيناوية

التفاصيل الخاصة بالعمليات التي قام الباحث بمراجعتها لأجل هذه الدراسة، والتي وقعت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، تدفع إلى تصنيف متدرجي لتنظيمات العنف المسلح الناشئة استنادًا إلى طبيعة الحوافز ونوعية الأدوار التي يضطلعون بها. وفي هذا تنضوي العناصر المقاتلة في سيناء تحت فئات ثلاث، هي:

• مجاهدون معولمون: يحاربون بدافع من تصوّر نضالي مبسّط عن عالمية المواجهة، مع من تراهم التنظيمات "أعداء للإسلام". تمتاز مواجهة "الاستكبار العالمي" من حيث هي رؤية عن تراث الحركات المناهضة لظاهرة الاستعمار، فجذرها تشير بعالم طهري يمنع ممارسة ما يراه التصور الجهادي مسالك للكفر والإلحاد، وتشن فيه حملات (غزوات جهادية) بغية نشر الدين سواء بين "المحرفين" و"المارقين" من أهله، أو بين غير المؤمنين برسالته. تصور منطلقه ثنائية الإيمان والكفر، يقف فيه عالم الإسلام (السنّي بالأساس) الذي تقطنه "أمة" واحدة، في مواجهة عالم مرفوض. يمثل التكفير أساسًا معيارياً رئيساً في توجيه العنف الذي يأملون أن يعيد تشكيل نموذج اجتماعي طهري، وفق ما يمكن تسميته بـ "ديكتاتورية المؤمنين". لا يأبه المنظور الجهادي لدعم أهداف المشاركة الشعبية أو دعم بيئة الحقوق والحريات، بل يقتصر في رسمه عقيدة المواجهة العالمية على مقدمات هوياتية، غايتها تمكين تصور عن "خلافة على منهاج النبوة". واستثماره المظلومية المحلية من هذه الوجهة تكتيكي بحث.

١٩ في هذه الفترة وقع ما يناهز ٣٠٠ من الهجمات تفاوتت أحجامها وأمدية تأثيرها، وهي عمليات تنسب إلى طيف واسع من المجموعات الجهادية من منتسبي القاعدة أو المتأثرين بها فكريًا. هذا بحسب إحصاء مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية. انظر: Joscelyn. . يذكر أنّ أسماء التنظيمات التي أخذت تتوالى في سياق العمليات تعددت كثيرًا. وهي مجموعات صغيرة نظن أنّ عددًا منها من الأقل ارتباطًا بالقاعدة قد اندمج في تنظيم "ولاية سيناء" تحت إمرة جماعة أنصار بيت المقدس (المنحدرة من أصل القاعدة، لكنها بدلت ولاءها جهة داعش). ومنها تنظيم القاعدة في سيناء، وأنصار الجهاد، وشبكة محمد جمال، ومجلس شورى المجاهدين أكناف بيت المقدس، وكتائب الفرقان، فيما تنظيمات مثل جند الإسلام - التوحيد والجهاد، وأجناد مصر لم تبعد عن ولائها للظاهري، هذه المجموعات على الرغم من ارتباطها الخارجي، فإنها تظل مجموعات سائلة ينتقل الأفراد بينها، ويقع بينها الاندماج ويستحوذ بعضها على بعض. والتقدير الأقصى لعدددها لا يجاوز في رأينا الألفي مقاتل بحال، والفاعلين من بينهم هم أقل من نصف هذا العدد.

لم تعد التمايزات الفكرية بين التنظيمات الجهادية في سيناء أساسية، فيما ترتفع الفوارق الحركية لترسم حدود هذه التنظيمات، وساحات تنافسها في فراغ القوة الراهن. فالتنظيمات الجهادية من الجيل الثالث تنشأ ردة فعل على حوادث تستثير في عناصرها نزعة مواجهة الدولة، من دون أن يكون الباعث الفكري هو الأوضح، هذا على خلاف الجيلين الأول والثاني، الذين نشأوا وفق بواعث فكرية واضحة، خدمتها جهود لتأطير مواقفها المتمردة على سلطة الدولة وتأصيلها. ويبدو أن الجيل الثالث من التنظيمات الجهادية لم يعد في حاجة إلى بذل مثل هذا الجهد الفكري، فما يتوافر من تراث أنجزته الأجيال الأسبق من الجهاديين بات كافيًا، ويؤصل للجهاد، جمعًا لعناصر التسلف المذهبي والإحياء الجهادي والرؤى التكفيرية في بوتقة فكرية واحدة. وبخلاف بنية من الفتاوى الشرعية تعزز قرار من تستهدف التنظيمات تجنيدهم، نجد أدبيات حركية واسعة تسوّغ اللجوء إلى السلاح، ترسم صورة الدولة عدوًا، ونخبتها كافرة وجب قتالها. وما بقي من خلاف بين التنظيمات الجهادية المستجدة، إنما يتعلق بالمواقف التكتيكية والحركية، وانشطارات تحدث على محك طهرانية المواقف والتنافسات الميدانية والخلافات بين القادة.

فواعل الناشطة الجهادية

وفيما يلي بعض التفاصيل حول أبرز هذه المجموعات الناشطة في العنف المسلح في سيناء من المنتمة إلى الجيل الثالث للجهاد:

تنظيم التوحيد والجهاد

ظهر في تسعينيات القرن الماضي في مدينة العريش على يد طيب الأسنان خالد مساعد الذي اكتسب الفكر الجهادي من اختلاطه في السجن بالقادة الجهاديين. وبحسب مختصين في شؤون الحركات الإسلامية^(٢٨) اعتنق مساعد فكر الجهاد، على وفق تعاليم صاحب كتاب "العمدة في إعداد العدة" الشيخ سيد إمام مُنظّر تنظيم الجهاد، الشهير بالذكور فضل^(٢٩). فيما يرجح مختصون آخرون، بسبب فتاوى التكفير التي خرجت عن التنظيم وأسند بها عملياته، إلى أن التنظيم يمثل تنويحًا على فكر "الشوقيين"^(٣٠). وعلى الرغم من أن مذهبه في التكفير قائم

قد يُعيّن القادة المحليون (خصوصًا الذين يحظون بثقل قبلي) على أساس النفاذ إلى المجتمع المحلي. وعلى الرغم مما تشير إليه تقارير عدة عن محدودية القبول الشعبي بإحلال سلطة التنظيمات محل سلطة القبيلة، فإنه يتبقى بعض القبول المتولد عن رغبة لدى المغبونين في تحصيل ثار ورفع مظلمة في المناطق المهمشة. وتفيد الأسماء المتداولة لقادة أبرز التنظيمات أن الظاهرة في سيناء لم تزل محلية من جهة توجيهها، فعلى رأسها قادة محليون ينتمون في أغلبهم إلى قبائل شمالي سيناء وجنوبي فلسطين، فيما تنعدم حتى الآن ظاهرة تولى الأجانب مواقع قيادية في الحالة المصرية. ويبدو أن الحديث عن المقاتلين الأجانب في سيناء متأثر بمقاربة للأوضاع في العراق وسورية بما تشهده من حضور واسع لعناصر قتالية عابرة للحدود. لا ينفي هذا وجود ملامح لإمكانية انتقال الحال في سيناء من "جهاد مظالم" محلي الكوادر والبواعث، إلى حال معولمة تصبح معها سيناء معقلًا جهاديًا وليست فقط معبرًا للمقاتلين^(٣١).

يلخّص الرسم التوضيحي تصور الباحث حول وجود فاعلية ومستواها لدى التنظيمات المسلحة التي تُداول أسماؤها ضمن ظاهرة العنف المسلح في سيناء. وربما يعين هذا الرسم في إبراز حقيقة وجودها الراهن، واحتمالات الاندماج فيما بينها، مقدمةً لتدقيق تصنيفي لاحق، يجاوز مجرد سرد قوائم بأسماء التنظيمات^(٣٢).

٣٦ تثير هذا السؤال أحداث من شاكلة إسقاط الطائرة الروسية. فقد ارتبط الحادث الذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنه، بتفاعل عابر للحدود، وإن لم تتضح تفاصيل ذلك إلى الآن. تشير تحليلات ظاهرة المقاتلين الأجانب (فئة المقاتل المعولم) إلى أنهم ينحدرون من مناطق النزاع (الحالية والسابقة) في العالم الإسلامي، خصوصًا مناطق جنوبي الاتحاد الروسي والبلقان وآسيا الوسطى. هذا علاوة على مقاتلين متحمسين ذوي نوازع طهرية من مسلمي الدول الغربية هذا النوع كان صعبًا رصده في الحالة السيناوية، وتفسيرنا لذلك هو أن التشجيع والدرجة من الاكتفاء الذاتي في الكوادر القتالية المؤهلة للعنف، وبعده كاف، لا يزال يميز التنظيمات الجهادية المصرية، وهي الأقدم تاريخيًا، ومن بينها كوادر نشطت في ممارسة العنف المسلح في مناطق عدة من مناطق النزاع، وبعضها ممن لهم خلفيات عسكرية. ومن يوجدون من هذه الفئة بسيناء هم غالبًا إما عابرون في طريقهم لمناطق نزاع أخرى، وإما جاءوا لتلقي التدريب. حول ظاهرة المقاتلين الأجانب الأوضح في ساحة الحرب في سورية وأعدادهم، انظر:

Alex Spillius, "Number of foreign fighters in Syria nearly doubles", *The Telegraph*, 17/10/2013. viewed 6/9/2015, at: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/10523203/Number-of-foreign-fighters-in-Syria-nearly-doubles.html>

٣٧ إنجاز خرائط تبنين الواقع الفعلي لوجودها، وتعالج مسألة كونها مستقلة أم اندمجت في تنظيمات أخرى أكبر، وفاعلة أم انصرفت وصارت تاريخًا، هو جهد مهم. فمسألة أطوار حياة التنظيمات الجهادية وانتقالها من مرحلة النشوء والصعود والفاعلية إلى مرحلة الانحسار والاندثار أو الاستيعاب في تنظيمات أخرى، لا يزال يحتاج مزيدًا من الجهد المعلوماتي والتحليلي ينفذ إلى هذه التنظيمات، ويفهم علاقة مكون العنف ببيئته. الخريطة أعلاه تطوير يقدمه الباحث على ما قدمته دراسة معهد دراسات السياسة الدولية بميلان، انظر:

Andrea Plebani (ed), *New (and old) patterns of Jihadism: AlQa'ida, the Islamic State and beyond* (Milan: Istituto Per Gel Studi di Politica Internazionale, 2014)

٢٨ يرمي الباحث المتخصص في شؤون الحركات الجهادية، كمال حبيب، إلى تأثير سيد إمام الفكري في مرحلة ما قبل المراجعات، انظر: صبحي عبد السلام ومحمد كامل، "التوحيد والجهاد: إمارة إسلامية في جبل الحلال"، الوطن، ٢٠١٣/٨/١٣، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٦، على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/37413>

٢٩ وهو نفسه صاحب المراجعات الجهادية في السجن والتي قادت لما عرف بـ "مبادرة وقف العنف" بعد حادث الأقصر ١٩٩٧.

٣٠ للمزيد حول الشوقيين، انظر: "اليوم معقل الشوقيين التكفيريين: من هنا بدأ استحلال الأموال والنساء والأرواح"، الحياة، ٢٠١٤/٨/٢٦، على الرابط:

<http://goo.gl/2FAz59>

بالعمليات الموجهة ضد إسرائيل يديره أساسًا ما يعرف بمجلس شوري المجاهدين. وفي هذا السياق يذكر أن للتنظيم موقفًا عدائيًا من حركة حماس التي منعتهم من قبل من تنفيذ عمليات جهادية ضد إسرائيل. وفي هذا الأمر تلح مقارنة الأجهزة الأمنية وأقوال المحللين المحسوبين على هذه الأجهزة، على وجود اعتماد متبادل بين هذا التنظيم وحماس، على الرغم من الشُّقة، بدعوى أن حماس تستفيد مباشرة من هذه الجماعات سواء في استمرار التجارة عبر الأنفاق التي ليست ببعيدة عن نفوذ الجماعات في هذه المنطقة، أو في تعاون يتعلق بالتسليح وتخزين سلاح المقاومة وتمريره عبر الأنفاق.

ولم يظهر اسم هذه الجماعة بعد الثورة، ويبدو أنها - وبحسب معلومات تخص عناصر أساسية كانت تنشط فيها - قد اندمجت في غيرها خصوصًا أنصار بيت المقدس، ومجلس شوري المجاهدين في أكناف بيت المقدس. وكانت في كمون قبل الثورة، أو كما يرجح جوسبي دينتيس⁽³³⁾ كانت تُعدُّ الساحة لظهور الطور الجديد من الجهاديين. وتعمق وجودها في الأوساط البدوية.

مجلس شوري المجاهدين في أكناف بيت المقدس

نشأ المجلس، بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ليكون آلية تنسيقية وتحالفًا مرئيًا يضم عددًا من التنظيمات الجهادية. رأسه هشام السعدني وكان أميرًا لجماعة سلفية جهادية تعرف بجحافل التوحيد والجهاد. ويمثل فيه كل تنظيم بأمر "أساس لعمل جهادي يكون لبنة في المشروع العالمي الرامي لعودة الخلافة"، و"لتوحيد المجاهدين تحت مشروع موحد" بحسب بيان إنشائه⁽³⁴⁾. يصنّف بعض المحللين هذا المجلس تنظيمًا قائمًا بذاته، ويرى أنه قد جرى لاحقًا الدمج بين مجموعاته، حتى أن الولايات المتحدة قد أدرجته مؤخرًا ضمن لائحته السوداء للمنظمات الإرهابية الأجنبية⁽³⁵⁾. وبغض النظر عن كونه تنظيمًا

على تكفير الأفعال دون الأشخاص، فإن فتاواه تطرح عمليًا نطاقًا واسعًا للتكفير يطال أغلبية المجتمع. وقد وجد هذا الفكر طريقه إلى عناصر التنظيم، من خلال الاختلاط ودمج العناصر المنتمية للشوقيين (طلائع الفتح)، ممن فروا من محافظة الفيوم وتخفوا في سيناء. ومن اللافت أن نشأ التنظيم بالتزامن مع تنظيم التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين الذي أسسه الأردني أبو مصعب الزرقاوي في العراق عام ٢٠٠٤، بتأثير من دعوة جماعة أنصار الإسلام⁽³⁶⁾، وربما كان تصاعد نجاحات التوحيد والجهاد العراقي وانصاؤه إلى القاعدة حافزًا لإنشاء التنظيم السيناوي.

تمركز التنظيم في أقصى الشمال الشرقي لسيناء وجنوبي قطاع غزة بفلسطين، وكان قوامه طلابًا درسوا الفكر السلفي. ويندرج حركيًا ضمن القاعدة، لكن إستراتيجيته تتكثف على المواجهة المحلية، في التحرك بمواجهة الدولة التي ينظر إلى جيشها على أنه كافر، أو بتعبير أدبياتهم "من الفئة الممتنعة" التي تعرقل تطبيق الشريعة.

يقدر باحثون عدد العناصر المتدرجة بالتنظيم أقل من ١٠٠٠ عنصر. وبنواؤه الهيكلي غير واضح. اعتمد التنظيم في تمويله على التجارات غير المشروعة وأعمال التهريب وتجارة الأنفاق، ويتحصل على السلاح من خلال الأسلحة المهربة من ليبيا وإسرائيل وقطاع غزة. وتقارير المحللين المقربين للأجهزة الأمنية في مصر تشير إلى قاداته عبر عناصر مصرية هاربة في غزة مثل خالد مصطفى وأحمد صديق، ويرتبطون بمنتاز دغمش قائد جماعة جيش الإسلام⁽³⁷⁾.

ظلت عمليات التوحيد والجهاد توجّه بالأساس لإسرائيل، بوصفها "العدو الأقرب"، بحسب ما يطرح منظرو التنظيم. لم يعزز استهداف إسرائيل فقط القبول الاجتماعي في الأوساط السيناوية، بظهور المنضويين ضمن التنظيم بمظهر المقاومة، بل كان عاملاً لإلحاقه بمجتمع يضم قطاعًا واسعًا من الفلسطينيين يتصلون بوشائج النسب والمصاهرة عبر جانبي الحدود. وجاءت أبرز عملياته في هذا الاتجاه، فقد نسبت للتنظيم تفجيرات طابا في جنوب سيناء ٢٠٠٤ التي استهدفت بالأساس السياحة الإسرائيلية. يذكر أن القضايا التي نظرت أمام المحاكم المصرية وتخص جماعة التوحيد والجهاد المصرية وعملياتها بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، قد أدرجت فيها أسماء لفلسطينيين سواء ممن يعيشون في منطقة العريش والشيخ زويد المصرية أو غزة. التعاون بين التنظيمات السيناوية والغزاوية خصوصًا فيما يتعلق

33 Giuseppe Dentice, "Sinai: Next frontier of Jihadism," in: Andrea Pelbani (ed.), *New and old patterns of Jihadism: al-Qa'ida, the Islamic State and beyond* (Milan: Istituto per gli Studi Politica Internazionale, 2014), p. 75.

34 يتمركز أغلبها بالأساس في غزة وبعضها في مصر في المنطقة القريبة عبر الحدود مع مصر، ويضم عدداً غير معلوم من التنظيمات الصغيرة منها أنصار السنة، وجند أنصار الله، وأنصار الجهاد، انظر: مركز ابن تيمية مركز ابن تيمية للإعلام، "الإعلان عن تشكيل مجلس شوري المجاهدين في أكناف بيت المقدس وتبني غزوة النصر للأقصى والأمرى"، يوتيوب، ٢٠١٢/٩/١٩، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٩، على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=XndKYHMrRe0>

أشارت أنباء متواترة لاغتيا ل إسرائيل للسعدني في ٢٠١٢، انظر: "إسرائيل تقتل زعيم جماعة مرتبطة بالقاعدة في غزة"، رويترز، ٢٠١٢/١٠/١٣، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE89C08620121013>

35 "واشنطن تضح 'مجلس شوري المجاهدين في أكناف بيت المقدس' على اللائحة السوداء"، الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٨/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٩، على الرابط:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=13049&article=78>

4013&feature

36 حول تنظيم التوحيد والجهاد الذي قاده أبو مصعب الزرقاوي، انظر: جان شارل بريزار وداميا مارتنيز، أبو مصعب الزرقاوي الوجه الآخر لتنظيم القاعدة، حالة صلاح الدين لولو (مترجمة) (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦)، ص ١٦٧ - ١٧٤.

37 محمد عمارة، "سري جدًا: العلاقات التنظيمية بين الجماعات الجهادية في سيناء وغزة"، الوطن، ٢٠١٢/٨/١٣، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/37432>

واحدًا، أو لم يزل صورة من صور الائتلاف بين تنظيمات متعددة، فهو يؤدي دوره الاستشاري والتنسيقي بفاعلية، خصوصًا في العمليات الموجهة ضد إسرائيل انطلاقًا من سيناء، والتي بدأت بعملية على الحدود المصرية الإسرائيلية في تموز / يونيو ٢٠١٢ باستهداف حافلة لعمال البناء تعمل لدى الجيش الإسرائيلي^(٣٦)، واكتسب شهرته الأوسع بعد تبنيه عملية قصف مستوطنات إسرائيلية بصواريخ جراد في ٢٠١٣^(٣٧)، وكذلك قصف ميناء إيلات بالصواريخ جراد في العام نفسه. وبحسب المعلومات المتوافرة عنه، فإن المجلس قد نشط بالمجموعات المنضوية تحته بعد ٢٠٠٥ بين غزة وسيناء، وقام بعدة عمليات ضد إسرائيل من قلب غزة. ويحمل موقفًا مناهضًا للسلطة في مصر ولحركة حماس كذلك. وترجّح تقارير عن الأجهزة الأمنية المصرية أنّ مشروعات التقارب الأيديولوجي والحركي بين المجموعات التي تحمل فكر القاعدة، قادها مبعوثون عن أيمن الظواهري، قد أثمرت مثل هذه المبادرة. الأمر الذي لم تؤكده شواهد، لكنه يظلّ مرجحًا.

”

صعد اسم تنظيم "أجناد مصر" مع سلسلة من عمليات إرهابية شنها ضد عناصر الشرطة بلغت الثماني، وكانت تشير إلى وجود طفرة في نوعية عملياته

”

ج- تنظيم أجناد مصر

صعد اسم تنظيم "أجناد مصر" مع سلسلة من عمليات إرهابية شنها ضد عناصر الشرطة بلغت الثماني، وكانت تشير إلى وجود طفرة في نوعية عملياته. التنظيم الذي ينشط في محيط القاهرة الكبرى يظلّ وثيق الصلة بالعمليات الجهادية في سيناء. تمكنت قوى الأمن من قتل قائد التنظيم همام عطية (مجد الدين المصري)، في حي فيصل بالجيزة، في نيسان / أبريل الماضي، في إثر سعيه للاتصال بتنظيمات أخرى أكبر حجمًا، فجرى رصده وتتبعه، ومن ثمّ قتله. كان تواصله، بحسب ما رجحت المعلومات الأمنية، بغية الحصول على دعم مادي

د- أنصار بيت المقدس (إمارة سيناء)

يرجّح ناشطون سلفيون نشوء تنظيم أنصار بيت المقدس عبر اندماج مجموعات جهادية صغيرة^(٣٨) عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. التنظيم الذي اكتسب شهرته من استهدافه قطع خط نقل الغاز لإسرائيل والأردن، ظل ملتزمًا هذا الاختصاص العنفي، دون غيره حتى صيف ٢٠١٣. وضمت أهداف التنظيم

٣٨ يعكس خالد عكاشة، وهو ضابط أمن عمل بسيناء ويدير الآن مركزًا للدراسات الأمنية متخصصًا في مكافحة الإرهاب، وجهة نظر الأجهزة الأمنية ومقاربتها لخطر التنظيم، حين يطرح أنّ عمليات التنظيم التي تصاعدت خصوصًا عملية اغتيال النائب العام (على الرغم من أنّ التنظيم لم يعلن تبنيه لها). "جاءت للرد على ثلاث ضربات مني بها التنظيم، أولها مقتل زعيمه مجد الدين المصري، وثانيها موت مفكرهم العسكري نبيل المغربي في السجن، وثالثها تنفيذ حكم الإعدام في أعضاء خلية عرب شركس، انظر: محمد حسن شعبان، "الأمن المصري يقتل عضوين من تنظيم أجناد مصر يشتهه بتورطهما في تفجير القنصلية الإيطالية"، الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٧/٢٨، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط: <http://goo.gl/HCMGAN>.

الأمر يشير في الوقت ذاته إلى ضعف القدرات البالغ لدى أجهزة الأمن والاستخبارات، في وقت تقوم بالاشتباه الواسع عوضًا عن تكوين بناء معلوماتي محكم، وتشغيل آلة للتوقع والتتبع والمراقبة مهنية وكفؤة.

٣٩ نحو عشرين مجموعة بحسب تصريح أحد قادة السلفية الجهادية في غزة. انظر: الغول.

36 Thomas Joscelyn, "Al Qaeda-linked group claims responsibility for attack in Israel", *The Long War Journal*, 19/6/2012, viewed 18/8/2015, at: http://www.longwarjournal.org/archives/2012/06/al_qaeda-linked_grou.php

٣٧ مركز ابن تيمية للإعلام، "مجلس شورى المجاهدين أكتاف بيت المقدس مشاهد من قصف المواقع والمختصات اليهودية"، يوتيوب، ٢٠١٣/٩/٢٢، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٩، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=x_OpePovm9A

اتسمت عمليات التنظيم بتتابعها وتنامي حجمها ونوعيتها. وهذه العمليات تنتظم ضمن إستراتيجية استنزافية أوضح من باقي التنظيمات. وهي أوضح تطبيق لما يسمّى في أدبيات القاعدة مرحلة "الإنهاك والناكبة" التي تهزّ شرعية الدولة ووجود سلطاتها، وصولاً إلى ما يسمونه بحالة التوحش التي تتدخل فيها التنظيمات لإدارة المجتمع والانتقال به إلى حالة العسكرة.

الأهداف الحركية لتنظيمات العنف المسلم

من المفيد هنا استعراض الأهداف الحركية لعمليات التنظيمات وهي تشمل طيفاً واسعاً من الأهداف، أهمها:

استهداف الارتكازات العسكرية والأمنية في سيناء وخارجها

كان صيف ٢٠١٥ الأكثر سخونة لتنظيم أنصار بيت المقدس (ولاية سيناء)، وكانت آخر عملياته التي رصدتها الورقة هي استهداف مبنى للأمن الوطني بشبرا الخيمة^(٤٣) في ٢٠ آب / أغسطس ٢٠١٥. نالت أبرز العمليات في هذه الفترة من آليات تفتيش ونقاطها، وارتكازات عسكرية (كمائن ومعسكرات) بخلاف أقسام البوليس ودوريات الأمن، وكذلك الطرق وما يرمز بها من آليات تابعة للدولة مدنية أكانت أم عسكرية. وكانت الواقعة الأكبر ضمن عمليات الصيف الدموي هي عملية الشيخ زويد. العملية التي جدّت مع ساعات الصباح الأولى لغرة يوليو / تموز ٢٠١٥، ومحيط المدينة، شملت سلسلة هجمات سريعة استهدفت غالبية النقاط الأمنية والارتكازات العسكرية بطول طريق رفح - العريش الدولي، تلتها محاولة لاحتلال عدة نقاط أساسية، حيث جابهتها القوات الرابضة هناك، وجرّت اشتباكات واسعة بمختلف الأسلحة. أسفرت الهجمات التي تبناها تنظيم أنصار بيت المقدس (ولاية سيناء) عن عدد غير مسبوق من القتلى والضحايا ناهز المئة وخمسين، وفقاً لبيانات بثتها السلطات المصرية وترجيحات لعدد من مراسلي الصحف فضلاً عن شهادات

التحركات العسكرية الإسرائيلية على الحدود^(٤٤)، وربما لهذا السبب اتسع محضنه البدوي. لكن بوصلة عملياته انقلبت لاستهداف حثيث للقوات المسلحة المصرية، في إثر ملاحظتها عناصر التنظيم في سيناء.

توسّعت عمليات التنظيم منذ منتصف عام ٢٠١١ في فترة المجلس العسكري، وكانت عملياته الكبيرة قد استدعت شن العملية "نسر ١". ولم تهدأ وتيرة هجماته ضد قوات الجيش والشرطة المصرية والمراقب العامّة، بل أخذت في التنامي وتقدّم النوعية، ما استدعى حملة أضخم باسم "سيناء".

خلال شهر أيار / مايو ٢٠١٣، وفي إثر اختطاف أفراد تابعين للشرطة المصرية في سيناء، دشنت هذه الحملة العسكرية الموسعة، واستمرت أياماً قلائل ثم خُفضت إلى أن عادت التوترات الشديدة لسيناء في الفترة بين تموز / يوليو ٢٠١٣، بعد فض اعتصام رابعة، وحتى شباط / فبراير ٢٠١٤. في هذه الفترة وقع ما يناهز ٣٠٠ من الهجمات تفاوتت أحجامها وأمدية تأثيرها. وهي عمليات تنسب إلى طيف واسع من المجموعات الجهادية من منتسبي القاعدة أو المتأثرين بها فكرياً^(٤٥).

وفي ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس في سيناء عن تغيير اسمها إلى "ولاية سيناء"، وذلك بعد وقت قصير من كلمة ألقاها زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي، رحب فيها ببيعة تنظيمات جهادية من عدة دول عربية، ويدعو فيها للتنظيمات التي أعلنت مبايعته إلى التحول إلى اسم إمارة ضمن الدولة^(٤٦).

٤٠ في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، هدد تنظيم التوحيد والجهاد بالانتقام من إسرائيل، بعد اغتيالها قائده هشام السعدي الملقب بأبي الوليد المقدسي، وأشرف صباح، الملقب بأبي البراء المقدسي، والذي يشار إليه بوصفه قائد تنظيم أكتاف بيت المقدس. وقد نعى الظاهري في كلمة له السعدي، انظر: صالح النعامي، "اغتيال هشام السعدي قائد السلفية الجهادية في قطاع غزة في غارة إسرائيلية"، الشرق الأوسط، ٢٠١٢/١٠/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط: <http://bit.ly/1k2gLC0>

٤١ بحسب إحصاء لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطية. انظر: Joscelyn . يذكر أنّ أسماء التنظيمات التي أخذت تتوالى في سياق العمليات تعددت كثيراً. وهي مجموعات صغيرة نظن أنّ عدداً منها من الأقل ارتباطاً بالقاعدة قد اندمج في تنظيم "ولاية سيناء" تحت إمرة جماعة أنصار بيت المقدس (المنحدرة من أصل القاعدة، لكنها بدلت ولاءها جهة داعش). ومنها تنظيم القاعدة في سيناء، وأنصار الجهاد، وشبكة محمد جمال، ومجلس شورى المجاهدين أكتاف بيت المقدس، وكتائب الفرغان، فيما تنظميات مثل جند الإسلام - التوحيد والجهاد، وأجناد مصر لم تبعد عن ولائها للظاهري، وهذه المجموعات على الرغم من ارتباطها الخارجي، فإنها تظل مجموعات سائلة ينتقل الأفراد بينها، ويقع بينها الاندماج ويستحوذ بعضها على بعض. والتقدير الأقصى لعددها لا يجاوز في رأينا الألفي مقاتل بحال، والفاعلون من بينهم هم أقل من نصف هذا العدد.

٤٢ وكان مؤشر ذلك أنّ اسم حساب منسوب إلى جماعة "أنصار بيت المقدس" بمصر على موقع التدوينات القصيرة "تويتر"، تحوّل إلى اسم ولاية سيناء، ومن بعدها صار هذا الاسم هو المعتمد في بيانات التنظيم ووسائله. وترجع أهمية البيعة إلى أنها تقوم بدور إطار دمج للتنظيمات الأصغر، كما أنّ العديد من المؤمنين بفكر الجهاد الإسلامي كأمثون غير نشطين، بحجة فقهيّة هي عدم وجود إمام يقاؤون تحت رايته. ويظهر خليفة يدعو الناس لمبايعته، بدا أنّ تحوّلًا واسعاً يطال هؤلاء، انظر: "أنصار بيت المقدس تغيير اسمها إلى ولاية سيناء"، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١١/١٤، على الرابط: <http://goo.gl/W2DeOH>

٤٣ يسري البدرى، "الداخلية: سيارة مفخخة ومجهولان نفذتا تفجير شبرا الخيمة"، المصري اليوم، ٢٠١٥/٨/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٨/٢٠، على الرابط:

الهجوم على ستة مواقع ونقاط عسكرية في مطلع العام، والذي راح ضحيته عدد مماثل من أفراد وضباط في القوات المسلحة، ثم العملية التي استهدفت الكتيبة ١٠١ التابعة للشرطة في آذار / مارس ٢٠١٥، وأسقطت عددًا من أفرادها جرحى، وجاءت قبل عملية اغتيال النائب العام، بيوم واحد^(٤٦).

استهداف الداعمين للقوات التي تقف في مواجهة التنظيم

عمد التنظيم إلى إستراتيجية نشر الخوف بين الأهالي، عبر استهداف كل من يراه داعمًا لقوات الجيش والشرطة. استهدف التنظيم موظفي الدولة، وكذلك قضاة المحاكم؛ في ١٦ أيار / مايو ٢٠١٥، قتل تنظيم "ولاية سيناء" ثلاثة من القضاة خلال توجيههم إلى عملهم في العريش، وأصاب ثلاثة آخرين^(٤٧). كان أبو أسامة المصري قائد التنظيم قد دعا، عقب الحادث في ٢٠ أيار / مايو، أنصاره إلى التوسع في مهاجمة القضاة في مصر. وتوسع التنظيم كذلك في استهداف كافة ما يعبر عن سلطة الدولة، خصوصًا في قطاع الخدمات المحلية. لكن استهدافه مشايخ القبائل وعوائل سيناء ممن يراهم متواطئين في ملاحظته مع الدولة، يبقى هو الأبرز^(٤٨). وهي الظاهرة التي كانت قد بدأت في أعقاب الثورة بقتل الشيخ نايف أبو إقبال شيخ عائلة "الزبود"، وهي أحد أفرع قبيلة السواركة (القبيلة الأكثر تعرضًا للانتقام "ولاية سيناء"، مع أنّ بعض قادة التنظيم ينتمون إليها). كما تمّ قتل الشيخ خلف المنيعي ونجمله. وضمت قائمة من أعلن التنظيم قتلهم أو نُسب قتلهم

٤٦ لم يعلن التنظيم أو أي من التنظيمات الجهادية الأخرى الفاعلة في ساحة سيناء حتى حينه المسؤولية عن عملية اغتيال النائب العام، ونسبت لتنظيم مجهول اسمه المقاومة الشعبية بالجيزة الذي تتهم السلطات الإخوان بتكوينه وضلوعه في العملية ونقت الجماعة ذلك في بيان لها، انظر: "بيان جماعة الإخوان المسلمين' تعليقًا على اغتيال النائب العام"، مفكرة الإسلام، ٢٠١٥/٦/٢٩، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:

<http://islammemo.cc/akhbar/locals-egypt/2015/06/29/252674.html>

والترجيح لدينا بسبب نوعية هذه العملية وتشابه أسلوبها مع عمليات أجناد مصر وتنظيم الدولة أنها قد تمت بيد أحدهما. يذكر أنّ غالبية العمليات التي راجعها الباحث في إطار إعدادها هذه الورقة لم تعلن أي تنظيمات المسؤولية عنها.

٤٧ قبل يومين من عملية الشيخ زويد الكبرى بث تنظيم إمارة سيناء شريطًا لعملية اغتيال القضاة، انظر: "تنظيم الدولة يبث عملية قتل القضاة في العريش (فيديو)"، عربي ٢١، ٢٠١٥/٦/٢٩، شوهد في ٢٠١٥/٨/١ على الرابط:

<http://goo.gl/710vC2>

٤٨ محمود صالح، "مشايخ سيناء بين التعاون مع الجيش وحرص بيت المقدس"، الوطن، ٢٠١٥/٥/١٠، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/726693>

للأهالي^(٤٩). وجاء في بيان منسوب إلى "ولاية سيناء" أنّ التنظيم قد استهدف ١٥ موقعًا للجيش (ارتفعت في بيان تالي للتنظيم إلى ما فوق العشرين)، منها ثلاث عمليات كبيرة استهدفت ناديًا لضباط بالعريش وكميني السدرة وأبو رفاعي بمدينة الشيخ زويد، وأوقعت - بحسب البيان - العشرات بين قتل وجريح. فيما أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة مقتل مئة من مقاتلي تنظيم "ولاية سيناء"، و١٧ عسكريًا في المواجهات (ارتفع عددهم لاحقًا إلى أربعة وعشرين عسكريًا) بخلاف عدد من المدنيين، مؤكّدًا إحباط محاولة التنظيم احتلال المدينة^(٥٠).

أشارت هذه العمليات المؤثرة إلى تملك هذا التنظيم قوة متعاضمة في خلال الفترة الماضية، يسرت له التحرك في مثلث رفح - العريش - الشيخ زويد بحرية أكبر، ومكنته من إيقاع خسائر مضاعفة في صفوف القوات. وتطور أدأؤه عن عمليات أسبق مثل

٤٤ يذكر أنّ هذه الحوادث قد جدت متزامنة مع تطورين لافتين، وهما إصدار قانون مكافحة الإرهاب الذي ظل محلًا للجدال والإخفاء، وثانيها توسيع حملة للملاحقة الأمنية لقادة الصف الثالث بجماعة الإخوان. في اليوم ذاته وما صور على أنه ردة فعل على حادث اغتيال النائب العام، أعلنت وزارة الداخلية المصرية، مقتل مسؤول "لجان العمليات النوعية" في جماعة الإخوان المسلمين واثنى عشر من المنتسبين للجماعة، فيما وصفته الداخلية على إنه "تبادل لإطلاق النار مع قوات الشرطة" في مدينة ٦ أكتوبر بمحافظة الجيزة، ورأته الجماعة تصفية لأعضائها من المعنيتين بملف رعاية أسر المعتقلين. وشتت كذلك وزارة الداخلية حملة موسعة لاعتقال قادة في الجماعة، انظر: "ضبط ٢١ من القيادات الوسطى لتنظيم الإخوان"، المصري اليوم، ٢٠١٥/٧/٢، على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/766457>

وكذلك: سعيد عبد الرحيم، "الأمن المصري يقتل ١٣ قياديًا إخوانيًا بينهم برلماني سابق" العربي الجديد، ٢٠١٥/٧/١، شوهد في ٢٠١٥/٨/١، على الرابط:

<http://goo.gl/MhyXCG>

أما الحدث الثاني فهو إعلان مجلس الوزراء المصري في إثر الحادث إقراره مشروع قانون مثير للجدل لمكافحة الإرهاب، ورفعته إلي الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي يحوز السلطة التشريعية في غيبة البرلمان للتصديق عليه. وكان الرئيس المصري قد دعا في إثر اغتيال النائب العام على يد تنظيم الأنصار، قبل يوم واحد، إلى إجراء تعديلات قانونية تحقق ما وصفها بـ "العدالة الناجزة". وبالفعل أدخلت الحكومة تعديلات على القانون تغير في الإجراءات والعقوبات، كما تضمن القانون بندًا ينص على عدم مساءلة القائمين على تنفيذ أحكام قانون الإرهاب، إذا استعملوا القوة في تطبيقه، انظر: "الحكومة المصرية تصادق على قانون لمكافحة الإرهاب"، روسيا اليوم، ٢٠١٥/٧/١، شوهد في ٢٠١٥/٨/١، على الرابط:

<http://goo.gl/ijHq5I>

٤٥ تقديرات عدد الخسائر البشرية في هذه العملية متضاربة بشدة، وتظل محلًا للشد والجذب بين منابر الإعلام المعبرة عن القوات المسلحة في مصر، وتلك المعبرة عن تنظيم "الدولة الإسلامية" أو متعاطفة معها. والتقديرات الأقرب للحيداد تذهب إلى أنّ عدد القتلى والجرحى كبير على الجانبين، وأنه غير مسوق، حول التقديرات الرسمية، نص البيان في فيديو، "صفحة المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة المصرية"، فيسبوك، ٢٠١٥/٧/١، على الرابط:

<https://www.facebook.com/Egy.Army.Spox/videos/vb.217455035052153/681318181999167/?type=2&theater>

أما عن تقديرات تنظيم "ولاية سيناء"، فانظر: محمود الواقف، "بيان ثان منسوب لولاية سيناء" يعلن تفاصيل هجمات جديدة بالشيخ زويد"، المصري اليوم، ٢٠١٥/٧/١، على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/765675>

صباح ٢٦ آب / أغسطس ٢٠١٢، دخلت قوة إسرائيلية بعمق ١٥ كيلومتراً في سيناء (قرية الخريزة بمدينة الحسنة)، وقامت بزرع عبوة ناسفة على الطريق لمنزل إبراهيم عويضة أبو يوسف، واغتيل في إثر تفجيرها^(٥٢). كما تعتمد إسرائيل على تشكيل شبكات من الجواسيس تعمل لمصلحتها في سيناء، بعضها من أبناء القبائل ذاتها التي يستهدفون منها قادة جهاديين. وهو ما تشير إليه تطورات حوادث الانتقام، بعد مقتل إبراهيم عويضة، من عدد من أقربائه المنتميين إلى القبيلة ذاتها ممن جندهم الموساد.

د - استهداف المصالح الغربية

أعاد حادث إسقاط الطائرة الروسية في سيناء، والذي راح ضحيته ما يزيد على مئتين من المواطنين الروس، إثارة الهواجس من توسع تنظيم الدولة الإسلامية في استهداف المصالح الغربية، وفروعه ومنها ولاية سيناء^(٥٣). وهو أكثر الحوادث التي ترشح الظاهرة الجهادية في سيناء لانتقاله من حالتها المحلية الراهنة إلى حالة معولمة بامتياز. قبلها كان الاستهداف للسائح وللخبراء الأجانب ولقوات حفظ السلام في سيناء.

قبل بضعة أشهر بث تنظيم إمارة سيناء شريطاً مصوراً لرهينة كرواتي مذبحاً^(٥٤)، مؤشراً على تصعيده ضد المصالح الغربية. الرهينة توميسلاف سلوبك الخبير في مجموعة (سي. جي. جي) الفرنسية المتخصصة في جيولوجيا النفط والغاز، والذي اختطف في ٢٤ تموز / يوليو ٢٠١٥، من ضاحية المعادي جنوب القاهرة، كان ثاني رهينة أجنبية يقوم التنظيم

إليه، مشايخ من قبائل الفواخرية والترايين كذلك^(٥٥). وقد قادت الأخيرة حملة على التنظيم في إثر استهدافه مصالح اقتصادية تقع ضمن نطاق أراضيها، وقتله عدداً من أبناء القبيلة^(٥٦).

ج - استهداف المواقع الحدودية مع إسرائيل

كان تبني المجموعات الجهادية في سيناء "أولوية قتال العدو القريب"، يعني استهداف إسرائيل في الفترة التي سبقت صيف ٢٠١٣. لكن باستثناء الإطلاق العشوائي لصواريخ على مناطق في النقب وعلى إيلات، لم تسفر عن خسائر، لم تسجل عمليات حقيقية، عبر العامين الأخيرين، تمثل تهديداً جدياً لإسرائيل. يشير المحلل العسكري الإسرائيلي عاموس هارثيل إلى تضاعف قلق إسرائيل. فعلى الرغم من تعاونها الاستخباري المكثف مع مصر، والسعي الحثيث لمعرفة من يقف خلف تنظيم إمارة سيناء، فإنّ الخلل الاستخباري بقي على الطرفين مرصوداً، فلم يوجه أي منهما أي تحذير بشأن هذه العملية الكبيرة^(٥٧). هذا القلق أثاره تطور في مستوى العمليات إلى درجة أعلى من التنسيق والسيطرة والقيادة، ما مكّن من تحريك أكثر من ١٠٠ مقاتل مسلحين بأسلحة متنوعة. ويذهب هارثيل إلى إنه "على الرغم من التقديرات حول تحسن قدرة ولاية سيناء، فإنّها تزج أجهزة الاستخبارات المصرية والإسرائيلية التي ما زالت تجهل الكثير عن تنظيم ولاية سيناء وهوية قائده.

حقيقة الأمر أنّ إسرائيل قد تدخلت أكثر من مرة مباشرة في مواجهة التنظيمات، وخرقت سيادة مصر على سيناء. ففي

٤٩ قتل التنظيم الشيخ كامل أبو ملحوس شيخ عائلة "التهيمات" من قبيلة السواركة، والشيخ إسماعيل أبو زيد من القبيلة ذاتها، والشيخ شتيوي أبو مراحل شقيق عضو مجلس الشعب السابق سالم أبو مراحل، والشيخ حسن البعيرة، وهما من مشايخ سيناء ممن اتهم التنظيم بالتعاون مع الأمن. وبعد فترة قصيرة من المهادنة خلال حكم مرسي، جرى اغتيال الشيخ فرج أبو بخت أحد أبناء عائلة الريشات، ومن رموز الحزب الوطني المنحل، بعد عزل مرسي، واغتيل أيضاً الشيخ عبد الحميد سلمي من قبيلة الفواخرية وكان عضواً سابقاً في مجلس الشورى. يذكر أنه مع مطلع ٢٠١٥، اغتال التنظيم نجل الشيخ عبد الله أبو جراد، أحد القضاة العرفيين في سيناء من السواركة. الأمر الذي دعا قبيلته "الترايين" إحدى قبائل شمال سيناء لإعلان حرب قبلية على "أنصار بيت المقدس"، كما اغتيل الشيخ عبد الباسط غنيم الأسطل من مشايخ قبيلة "الترايين" بمدينة رفح.

٥٠ مسألة دخول القبائل على خط المواجهة أثارت مخاوف من تكرار تجربة "الصحوات" العراقية في مواجهة داعش. ومسألة تعاون التنظيمات للسلطة القبلية في مقابل سعي مناقض لتقويض هذه السلطة مسألة غاية في التعقيد، وتحتاج الدراسة. لمزيد عنها انظر تقرير لآطلانتك كاونسل حول التطورات الأخيرة لدخول القبائل (خصوصاً الترايين) في المواجهة مع ولاية سيناء:

Mokhtar Awad & Mostafa Abdou, "A New Sinai Battle? Bedouin Tribes and Egypt's ISIS Affiliate", *Atlantic Council*, 14/5/2015, viewed 5/8/2015, at: <http://bit.ly/1N0seo2>

51 Amos Harel, "How the ISIS Threat to Israel Differs From North to South", *Haaretz*, 7/7/2015, viewed 12/8/2015, at: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.664724>

٥٢ انتجت "جماعة أنصار بيت المقدس" شريطاً يكشف الكثير من تفاصيل عملية اغتيال عويضة، ويبين مذهبهم في إيقاع العقاب على المتعاونين مع الأمن سواء في مصر أو من الجواسيس الذين يعملون مع إسرائيل، انظر: "تفاصيل اختراق الموساد لوسط سيناء وقتل الجهادي 'عويضة'"، يوتيوب، ٢٠١٢/١١/٨، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٨، على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=xjFVKxb1ySM>

٥٣ قبل حادث الهجوم الذي شنته خلية تابعة لتنظيم الدولة في باريس، والذي جرى عدّه ١١ سبتمبر أوروبياً، سقطت الطائرة من طراز "أي ٣٢١"، وعلى متنها ٢٢٤ راكباً معظمهم من الروس، نتيجة انفجار، ولم يعثر على أي ناجين في موقع الحطام بمنطقة الحسنة جنوبي مدينة العريش، وذلك بعد إقلاعها بـ٢٣ دقيقة من مطار شرم الشيخ بمصر في طريقها إلى مدينة سان بطرسبورغ الروسية. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هذا الحادث وعده رداً على التدخل الروسي في سورية. وقد أشارت معلومات استخبارية إلى اتصالات بين جهاديين في الرقة في سورية وجهاديين في سيناء رجح أنهم من قام بالعملية، انظر: "موسكو تؤكد أنّ تحطم الطائرة الروسية ناتج عن تفجير قبيلة وبتوين يتوعد بالانتقام من منفذيه"، روسيا اليوم، ٢٠١٥/١١/١٧، شوهد في ٢٠١٥/١١/١٨، على الرابط:

<https://goo.gl/Ua5NWB>

٥٤ "جماعة مصرية متحالفة مع الدولة الإسلامية تقول بانها ذبحت الرهينة الكرواتي"، رويترز، ٢٠١٥/٨/١٢، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0QH1EH20150812?sp=true>

من أطوار العنف الجهادي إلى سعي التنظيمات لخلق محاضن للحماية الشعبية، عبر استثمار حالة الأمن الإنساني المتدهورة. ويشير الخطاب الراهن للتنظيمات السيناوية إلى استهداف دعم الجماهير ضمن إستراتيجيتها القائمة على "الإنهاك والنكابة". إضافة إلى أنها باتت تستهدف إعادة تشكيل صورتها، لتبدو "مقاومة"، حفزتها مظلومية الجماهير، تتأثر من دولة تمارس الغبن. هذا جنباً إلى جنب مع الوعد الخلاصي بتكوين "خلافة على منهاج النبوة"، ومواجهة ذلك بالخطاب "الاستشهادي" المصبوغ بصبغة دينية. إن اصطناع هذه الجماعات صورتها بصفاتها قوى للمقاومة الشعبية في مواجهة عنق الدولة، لا يذهب بنا إلى أبعد من مقولات للخلاص مبهمة تحت اسم "المشروع الإسلامي"، تتجاهل كلفة الإطار الناظم لحياة الناس في الدولة الحديثة.

تظل بنية الفكر السلفي الحاكمة في سيناء رافضة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتكفر القائلين بقبولها، حتى ممن هم أقرب إلى تصورات "ديكتاتورية المؤمنين". وينسحب هذا التكفير على من عداهم من قوى إسلامية كالإخوان والقوى السلفية التي تحزبت وقيلت بأطر تعددية. وهي إذ تسقط أي قيمة لإمكانية التغيير بغير طريق التمرد المسلح، تحرص ألا تُظهر ذلك صراحة، مكتفية بخطاب تأري يكتف ملامح خطاب المظلومية، ويغازل رغبة التشفي لدى المغبونين ومظالم الدولة. وتحرص التنظيمات الجهادية على إبقاء دور بارز لمتطوعي المظلمة المحليين (المقاتلين الطارئین) في عملياتها والرهان عليهم في إرفاد الخلايا الجهادية بالقوة القتالية، عبر مرحلة "الإنهاك والنكابة" التي تسبق لديهم "مرحلة التوحش".

من هذا نفهم تصنيف مؤلف كتاب "إدارة التوحش" المناطق التي يرشحها للعمل الجهادي وفق معيار يضم: امتلاك المناطق المستهدفة عمقاً جغرافياً وتضاريس مواتية للتحصن والاحتباء، وتدهور علاقة الدولة بسكان تلك المناطق ممن تتعامل عوامل الغضب بينهم، فضلاً عن توافر مد سلفي متشدد، وطبائع اجتماعية محافظة، وأخيراً تعود أهل هذه المناطق على حمل السلاح. وهي عناصر تنطبق انطباقاً على حالة سيناء^(٥٤). وبحسب المؤلف فإن المظلومية المحلية توفر رافداً للتجنيد لا ينضب، ومحاضن للدعم اللوجستي سخية.

ينقلنا هذا إلى مسألة التحول من المحلي إلى الإقليمي والدولي، أو ما نسميه بعامل الانتقال من التمرد الطارئ على خلفية المظلمة، إلى الاندماج الكامل في حركة جهادية ذات تطورات عالمية. تتوقف تحولات ظاهرة الجهاد العالمي على إمكانية الدمج بين الجهاد المحلي والإستراتيجية الدولية للتنظيمات الأم. وهو ما يخشى مع تزايد استهداف التنظيم أوروبا بعد حادث باريس بعمليات نوعية واسعة علاوة على عملياته في المنطقة العربية.

باختطافها وقتلها في مصر^(٥٥). بث التنظيم مقتطعاً مصوراً على الأنترنت يوم الخامس من آب / أغسطس، هدد فيه بقتل سلوبك خلال ٤٨ ساعة، إذا لم تفرج السلطات المصرية عمن وصفهن "بالأسيرات المسلمات" في السجون. وقد ربط البيان المصور بين اختطاف سلوبك و"مشاركة بلاده في الحرب على الدولة الإسلامية"، لافتاً إلى دعم الحكومة الكرواتية سياسة مصر في مكافحة الإرهاب، وكذا دعمها إقليم كردستان العراق. وتؤكد استهداف الأجانب من رعايا الدول التي تدعم جهد مكافحة الإرهاب قبلها بأسابيع بوقوع انفجار بسيارة مفخخة استهدف القنصلية الإيطالية بوسط القاهرة^(٥٦). وقد ضمت العمليات أيضاً استهداف سياح وعمال أجانب. وفي شباط / فبراير ٢٠١٤، أُنذرت السياح بعدم الاقتراب من سيناء، وأُنذرت الموجودين بضرورة الخروج من مصر^(٥٧).

كما استهدف التنظيم قوات مراقبة السلام وحفظه في سيناء، بعدة عمليات استرعت انتباه الإدارة الأميركية التي بدأت في طرح سيناريوهات لسحب هذه القوات، أو تحويلها إلى قوات قادرة على الهجوم وصد عدوان تنظيم الدولة وغيره. لكن الأمر إشكالي بسبب وجود هذه القوات على الأراضي المصرية، كما أن دخولها طرفاً في المواجهات يعقد الأمر أكثر^(٥٨).

خلاصات وخاتمة

يرتبط العنف المسلح في سيناء بملامح تطور الجيل الثالث لتنظيمات الجهاد. فالعنف السيناوي إذ يتخصب بظاهرة الجهاد المعلوم وموارد تنظيماته، فإن المظلومية المحلية تظل منبع إخصابه، وحاضنة نموه. يشير تتبعنا الجيل الثالث

٥٥ في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ أعلن التنظيم مسؤوليته عن قتل مهندس بترو أميركي، كان قد عثر على جثته في سيارة في منطقة بالصحراء الغربية قبل ذلك بأربعة أشهر، انظر: "جماعة مصرية متشددة تعلن المسؤولية عن قتل مهندس بترو امريكي"، رويترز، ٢٠١٤/١٢/١، شوهده ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0JF38920141201>

٥٦ استهدف مقررین دبلوماسيين في القاهرة، هما مقرراً سفارة النيجر والقنصلية الإيطالية. وقد أعلن تنظيم إمارة سيناء مسؤوليته عن استهداف الأخيرة، انظر: "قتيل في انفجار ضخم أمام مقر القنصلية الإيطالية في القاهرة"، بي بي سي عربي، ٢٠١٥/٧/١١، شوهده ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150710_egypt_cairo_blast

يذكر أن موضوع مسؤولية التنظيم عن عملية القنصلية الإيطالية كان محلاً للنقاش، إذ يشير إلى تحول في وجهة التنظيم نحو استهداف السفارات، ولدخوله منطقة اختصاص تنظيم "أجناد مصر". وهو ما سناقشه لاحقاً.

٥٧ "جماعة أنصار بيت المقدس تندر السياح في مصر لمخادرة البلاد"، رويترز، ٢٠١٤/٢/١٨، شوهده ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE1H0D520140218>

٥٨ آخر العمليات التي يرجح ضلوع تنظيم الدولة فيها هي إصابة ستة من عناصر قوة حفظ السلام. وحول تداول الإدارة الأميركية للحادث ومستقبل القوة، انظر: أكرم سامي ورنا ياسر، "مخاوف أمريكية من استهداف 'داعش' لقوات حفظ السلام"، الوطن، ٢٠١٥/٨/٢٠، شوهده ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/789685>

٥٩ المتأمل للخطاب الذي تصدره التنظيمات المسلحة، وبيانات العمليات التي جرت في سيناء منذ عزل مرسي في صيف ٢٠١٣، سيلمح انطباق هذا التصور. فحضور المظلومية وإدكاء "النار من الدولة" يشكّل لغة هذه البيانات، ويصدرها بوصفها باعثاً على العمليات، مع إهمال الحديث التقليدي عن مسائل عقديّة أو فكرية، سواء تكفير الحاكم أو القوى الأمنية أو المتعاونين معها.

بيت المقدس قد أدركه باستيعابه عددًا كبيرًا من التنظيمات الأصغر وبقايا تنظيمات أقدم دخلت طور الانحسار^(٦١).

ينقلنا هذا إلى الملمح المقابل، وهو ملمح الاعتماد المتبادل بين التنظيمات، فعلى الرغم من نوازع الاستقلال، فإنه هناك درجة من التعاون والانتقال السائل للمقاتلين والموارد بين التنظيمات. كانت عملية القنصلية الإيطالية مثيرة للتساؤل حول شروط الاندماج بين تنظيمات الجيل الثالث^(٦٢). وكان لافتًا أن أعلن تنظيم "ولاية سيناء" مسؤوليته عنها، ثم تراجع، ليتبين أن منفذيها تابعون لـ "أجناد مصر". وتفيد سرديّة سقوط زعيم الأجناد بأنه سعى إلى تواصل مع ولاية سيناء ليحصل على موارد. فالتنظيم الذي تضخم إعلاميًا طوال عام ونصف العام، تبين أنه مجموعة صغيرة قليلة الموارد، وإن كانت جيدة التخطيط والاستهداف، وكانت مضطرة في أزمتهما إلى التواصل مع التنظيمات الأكبر. هذا التنظيم مثل تنظيمات أخرى تبلورت بصفتهما ردة فعل ثأري على فضّ اعتراف النهضة (وكان أغلب المشاركين فيه من السلفيين، وعناصر السلفية الجهادية غير النشطة، وكثير من المنتسبين إلى الجماعة الإسلامية) واعتصام رابعة (تكثف فيه الإخوان). وافتقاره للموارد هو ما قد يدفع به إلى الانضواء إلى التنظيمات الأكبر.

في هذا السياق نفهم حالة الاعتماد المتبادل بين التنظيمات وعصابات الجريمة المنظمة، فممارسات التهريب والتجارة غير المشروعة التي لها تاريخ في سيناء، صارت جزءًا من اهتمام المجموعات المسلحة، وكان لقدرة التنظيمات على اجتذاب عناصر من أصحاب الثارات، والهاربين الجنائين ("المجنّين" بتعبير أهل سيناء) والعديد من المشتبه بهم سياسيًا، أن تواصلت هذه الصلات. وربما يجيب هذا الملمح أكثر من غيره عن سؤال تمويل التنظيمات الجهادية وتسليحها.

حدود التعاضد بين التنظيمات الجهادية عبر الحدود أقل، وعلى خلاف ما يذهب إليه الكثير من التحليلات الغربية (المتأثرة بطرح إسرائيلي استثمر كثيرًا في إثبات نشوء عنف سيناء من غزة، وجمع دلائل على أن إمداده بالمقاتلين أو بالسلاح هي مصدره)، فمسارات تهريب السلاح، بحسب المتخصصين في دراستها، ما تزال المسارات التقليدية لتجارة السلاح في مصر، وتؤدي فيها السودان وليبيا دور المصدر. مسار تجارة السلاح في تقارير إسرائيلية مناقضة يقول إنها تأتي أحيانًا من جهة مصر في اتجاه غزة التي تُعد سوقًا للتجار السيناوية، وليس العكس. ولا شك في أن لتجارة السلاح في سيناء تاريخًا طويلًا لا يمكن تجاهله بحال.

وفي تتبعنا لحالة سيناء نجد أن قضية الارتباط بتنظيم القاعدة، والتي تتضح منذ بداية بزوغ الجيل الثالث للجهاد في ٢٠٠٤، على الرغم من وضوحها على المستوى الفكري، فإن الارتباط على المستوى الحركي لم يزل ضعيفًا، وعلّة الأمر في رأي الباحث تكمن في الطابع السائل لتنظيم القاعدة الذي يتسم، على وحدته الفكرية، بمقدار عال من اللامركزية الحركية، ومكونه العنقودي ضعيف الوشائج. فضلًا عن ذلك، يقتصر التنظيم في تدخله على تقديم توصيات معممة للمركّبين خارج حدود معقله في أفغانستان، تاركًا لهؤلاء رسم الإستراتيجية الميدانية والأهداف المباشرة للعمل المسلح، وتحديد أسلوب التنفيذ ومستواه. ومع تسليمنا بأن أغلبية التنظيمات الجهادية في سيناء نبتت من رحم القاعدة، فإننا نرى أن بواعث العنف المسلح في الحالة السيناوية تظل محلية في معظمها، حفزتها حوادث وظواهر داخلية. أما العلاقات العابرة للحدود مع تنظيمات أمّ أو مماثلة، فتقتصر في الغالب على بعض صور تبادل الموارد والدعم المحدود^(٦٣). وعلى الرغم من ذلك، فإنه تظل هناك احتمالات للانتقال إلى حالة جهادية معولمة في سيناء، في ظل شروط بعينها، أهمها تلاقي التنظيمات تحت راية قوية تنهي حالة نشطها الراهن.

ويبدو أن تنظيم إمارة سيناء يقدم دلائل على إمكانية مستقبلية لذلك، في ظل نجاحاته ووفرة الموارد التي بات يتمتع بها تخري المجموعات الأصغر وقوامها مقاتلون طارئون بالانضمام إليه. كذلك فإن ادعاء بروز خليفة، قد يفرض حالة الكمون لدى بعض المجموعات الجهادية الموصوفة بالسكنة، بتعطيلها الجهاد بسبب غياب الإمام، وبما يدفع بهذه المجموعات للعمل المسلح مرة أخرى. كما أن نجاح تنظيم الدولة في الساحتين العراقية والسورية يعزز ذلك. أما عن المجموعات الجهادية الأكبر، والتي ارتبطت فكريًا بالقاعدة، فلم تحسم الأمر بعد، ويبقى عامل التنافس والسعي للاستقلال قويًا في تحديد هويتها ووجودها على خارطة العنف في سيناء. وتشير تجربة انشقاق تنظيم أنصار بيت المقدس في إثر إعلان البيعة لأبي بكر البغدادي وخروج من عرفوا لاحقًا بكتيبة الرباط (أو المرابطون بزعامة هشام العشماوي)، إلى بقاء عنصر المنافسة. قد لا يصل الأمر إلى تقاثل هذه المجموعات في الساحة المصرية، على نحو ما جرى في الساحة السورية بين جبهة النصرة المحسوبة على القاعدة وتنظيم الدولة. فغلبة العوامل المحلية على الحالة المصرية تقلل من احتمال انتقال خلافات سورية إلى سيناء. جمع هذه المجموعات المشتتة في تنظيمات أكبر وأكثر فاعلية سيرفع من مستوى المخاطر في سيناء. وهو الدرس الذي يبدو أن تنظيم أنصار

٦٠ تشير تقارير أمريكية لاعتراض مكالمات لفيديو كونفرانس أجراه أمين الظواهري مع عدد من قادة التنظيم، وجرى فيه الحديث عن العمل في سيناء، وتصريحات مسؤولين استخباريين أمريكيين عن تواصل بين تنظيم القاعدة في الجزيرة ومجاهدين في سيناء، وانتقال بعض المنتسبين لهذا التنظيم إلى سيناء. كذلك مزاعم أمريكية بوجود من يدعى رمزي الموافي، وهو الطبيب السابق لأسامة بن لادن، في سيناء. كذلك وجود معقل لشبكة من يدعى محمد جمال أحد قادة القاعدة وتنسيقها للعمل في سيناء، انظر:

Emily Dyer & Oren Kessler, *Terror in the Sinai* (London: Henry Jackson Society, 2014)

٦١ تحفظنا هنا على مقارنة المشهد في مصر بالمشهد في العراق وسورية مخادعة، ففي الأخيرة أجهضت الدولة في العديد من المناطق وغلت يدها عن الفاعلية، وهو ما يجعل قدرة داعش على ممارسة الاحتلال والتمدد كبيرة، وذلك مما لا يتشابهه والحال في مصر إلى الآن.

٦٢ محمد حسن شعبان، "الأمن المصري يقتل عضوين من 'أجناد مصر' يشتهه بتورطهما في تفجير القنصلية الإيطالية"، الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٦/٢٨، شوهد في ٢٠١٥/١٢/٢٠، على الرابط: <http://goo.gl/HCMGAN>